

Distr.: General  
10 June 2011  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

في الاجتماع التشاوري لأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام  
والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المعقود في ٢١ أيار/مايو ٢٠١١ في أديس أبابا، اعتمد أعضاء  
المجلسين بيانا مشتركا (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة والبيان المرفق كوثيقة  
من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باسو سانغكو

السفير

الممثل الدائم لجنوب أفريقيا

لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

بيان الاجتماع التشاوري بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس  
السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

١ - عقد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعهم التشاوري الخامس في مقر الاتحاد الأفريقي، بأديس أبابا، في ٢١ أيار/مايو ٢٠١١.

٢ - وإذ أعاد الاجتماع تأكيد مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين والولاية المنوطة بمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بتعزيز السلام والأمن في أفريقيا، وكذلك أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بدور الترتيبات الإقليمية في تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء ودخلها، وإذ يشير أيضا إلى البيانات الصادرة عن اجتماعاتهما التشاورية السابقة المعقودة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠، فقد استعرض مرة أخرى المسائل موضع الاهتمام المشترك، وبخاصة سبل ووسائل تعزيز الشراكة بين المؤسستين، بما يتسق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن في أفريقيا.

٣ - وقيّم أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تعاونهما في مجالات منع النزاعات وتسويتها، وحفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك صون النظام الدستوري، وتعزيز حقوق الإنسان، وإحلال الديمقراطية، وبسط سيادة القانون في أفريقيا.

٤ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن قلقهم إزاء حالة المرأة والطفل في حالات النزاع وسياقات ما بعد النزاع، وشددوا على ضرورة التصدي بفعالية لمشكلة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، والتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المرأة والطفل، وكفالة محاكمة الجناة. وسلّم أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أيضا بالدور الإيجابي الذي تضطلع به المرأة في تسوية النزاعات بالطرق السلمية، وأكدوا ضرورة تعزيز مشاركتها في مجال الوساطة من أجل السلام والعمليات السياسية.

## تعزيز أساليب العمل والتعاون

٥ - رحب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، الذي أصبح يجمع الولايات المنوطة بمكتب الاتصال السابق، وفريق دعم حفظ السلام، والفريق المعني بالتخطيط في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إضافة إلى عناصر دعم الآلية المشتركة للدعم والتنسيق التابعة للعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، كخطوة ملموسة على درب تعزيز التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

٦ - وأعاد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تأكيد ضرورة تعزيز القدرة على التنبؤ بتمويل قدرة الاتحاد الأفريقي في مجالي إحلال السلام واستتباب الأمن واستدامة هذا التمويل ومرونته. وأحاطوا علما بتقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (A/63/666-S/2008/813) باعتباره مساهمة كبيرة في مجمل الجهود المبذولة لتعزيز الوحدة المعنية في الاتحاد الأفريقي بعمليات حفظ السلام. ويتطلع الأعضاء إلى التقارير التي يعتزم أن يقدمها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن رؤيتهما الاستراتيجيتين للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. واتفقوا على ضرورة تنفيذ اتفاقهم السابق بمواصلة النظر في الاضطلاع ببعثات ميدانية تعاونية على أساس كل حالة على حدة وحسب الاقتضاء، فيما يتعلق بعمليات مختارة لحفظ السلام، بغية تعزيز التآزر في رصد تقييم النتائج واستراتيجيات الاستجابة.

٧ - ورحب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالاجتماع الاستهلاكي لفرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، المعقود في نيويورك، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وكذلك بالاجتماع الثاني لفرقة العمل المعقود في أديس أبابا، في ٤ شباط/فبراير ٢٠١١. وشجعوا الفرقة على التركيز على مواطن الاهتمام المشترك بين المنظمتين من مسائل استراتيجية وأخرى خاصة بكل بلد من البلدان في القارة الأفريقية.

## ليبيا

٨ - أعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن قلقهم العميق إزاء استمرار العنف في ليبيا، وأعادوا تأكيد التزامهم بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) تنفيذا كاملا لكفالة حماية المدنيين في ليبيا.

٩ - وطالب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالعمل فوراً على وقف إطلاق النار ووضع حد نهائي لأعمال العنف وجميع الهجمات والاعتداءات على المدنيين، وإيجاد حل للأزمة يستجيب للمطالب المشروعة للشعب الليبي. وشددوا على ضرورة أن يتسم وقف إطلاق النار بالمصداقية والقابلية للتحقق منه، وشجعوا الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين على عدم ادخار أي جهد لبلوغ هذا الهدف.

١٠ - وشدد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على ضرورة إيجاد حل سياسي للتزاع في ليبيا. وفي هذا الصدد، وبالإشارة إلى أحكام الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)، رحبوا بالجهود التي يبذلها كل من المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا، السيد عبد الإله محمد الخطيب، واللجنة الرفيعة المستوى المخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا، في سياق خارطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي. واتفقوا على مواصلة جهودهم دعماً للأمم المتحدة وعملاً بأحكام الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) لإيجاد حل للأزمة.

١١ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن قلقهم البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في البلد، ودعوا إلى الامتثال التام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وهيئة الظروف اللازمة لتقديم المساعدة إلى جميع السكان المحتاجين في جميع أنحاء ليبيا. وشددوا على ضرورة تقديم دعم محدد إلى العمال المهاجرين الأفريقيين المقيمين في ليبيا، بمن فيهم أولئك الذين يسعون إلى مغادرة البلد.

### كوت ديفوار

١٢ - رحب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتولي الرئيس الحسن درامان واثارا مقاليد الحكم اليوم، ٢١ أيار/مايو ٢٠١١، في ياموسوكرو. وأثنوا على الأدوار القيّمة التي اضطلع بها كل من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي من خلال الفريق الرفيع المستوى المعني بتسوية الأزمة في كوت ديفوار، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في حل التزاع الذي نشب في أعقاب الانتخابات الإيفوارية. ودعوا هذه الهيئات إلى مواصلة اليقظة والعمل والتنسيق في سبيل تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام في كوت ديفوار.

١٣ - وشدد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على استعدادهم لمساعدة الدولة الإيفوارية على إعادة بناء مؤسساتها وإتمام ما لم يستكمل في عملية السلام من جوانب تشمل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وغير ذلك من مهام إعادة التوحيد.

١٤ - وأعاد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تأكيد دعمهم التام لما تبذله السلطات الإيفوارية من جهود من أجل تعزيز العدالة والمصالحة، بما في ذلك اعتزامها إنشاء لجنة للحقيقة والحوار والمصالحة. وأعربوا كذلك عن ترحيبهم بالتزام الرئيس واتارا بفتح تحقيق في مزاعم ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان خلال الأزمة التي تلت الانتخابات.

## السودان

١٥ - رحب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالاستفتاء الناجح الذي أجري في جنوب السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وأثنوا على الطرفين لما أبدياه من التزام. وناشدوا جميع أعضاء المجتمع الدولي تقديم الدعم المطلوب لتسهيل قيام دولتين لهما مقومات الاستمرار، تعيشان جنباً إلى جنب في علاقات من السلام وحسن الجوار، وتعملان معاً من أجل تذليل التحديات المشتركة. وحثوا الطرفين على العمل من أجل التوصل، تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ورئيسه ثابو امبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة من اتفاق السلام الشامل وترتيبات ما بعد اتفاق السلام الشامل، وشددوا على أهمية إجراء عمليات تشاورية شعبية جامعة وذات مصداقية وفي حينها، عملاً باتفاق السلام الشامل.

١٦ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن عميق القلق إزاء تزايد العنف في منطقة أبيي. ودعوا الطرفين إلى تنفيذ الاتفاقات الأمنية التي أبرمت في الآونة الأخيرة والالتزام بها، وإلى التوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن مركز أبيي في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل. وسلّموا في هذا الصدد بقرار التحكيم الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٩ عن محكمة التحكيم الدائمة بلاهاي، الذي يعين حدود أبيي.

١٧ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن القلق إزاء أعمال العنف وانعدام الأمن في دارفور. وشددوا على أهمية التوصل إلى حل جامع شامل في دارفور، يقوم على النتائج الإيجابية المنتظر أن تسفر عنها محادثات السلام في الدوحة، ودعوا حكومة السودان والحركات المسلحة إلى المساهمة في تهيئة البيئة التمكينية اللازمة للعملية السياسية المتعلقة بدافور، ومن ذلك: '١' الحقوق المدنية والسياسية للمشاركين بحيث يمكنهم إبداء آرائهم دون خوف من أي ردود فعل انتقامية؛ '٢' وحرية التعبير والتجمع للسماح بإجراء مشاورات مفتوحة؛ '٣' وحرية تنقل المشاركين وأفراد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ '٤' والتمثيل النسبي لأبناء دارفور؛ '٥' وعدم التعرض للمضايقات والاعتقالات التعسفية وأعمال التخويف؛ '٦' وعدم تدخل الحكومة

أو الحركات المسلحة. وحيوا جهود الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

## الصومال

١٨ - أعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن بالغ قلقهم إزاء استمرار حالة عدم الاستقرار في الصومال، الأمر الذي أدى إلى العديد من المشاكل كالحالة الإنسانية المزرية التي زارها الجفاف تفاقمًا، واستمرار معاناة السكان الصوماليين، والإرهاب، وتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، وأعمال القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة السواحل الصومالية، وأخذ الرهائن، وأعادوا تأكيد الحاجة إلى انتهاج استراتيجية شاملة للتشجيع على إحلال السلام والاستقرار في الصومال من خلال جهود التعاون التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة وبما يتماشى مع اتفاق جيبوتي. وحثوا جميع أصحاب المصلحة الصوماليين على المشاركة في الاجتماع التشاوري القادم المزمع عقده في مقديشو، والقيام بدور في وضع الصيغة النهائية للترتيبات الرامية إلى إنهاء المرحلة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١. وطالبوا الجماعات المعارضة كافة بإلقاء أسلحتها والانضمام إلى عملية السلام.

١٩ - وأثنى أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على التقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية في توطيد الأمن والاستقرار في مقديشو، وأقروا بالتضحيات الجسام التي قدمتها هذه القوات. وشددوا على أهمية إيجاد موارد لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تكون قابلة للتنبؤ بها وموثوقة وتقدم في الوقت المناسب. وناشدوا المجتمع الدولي أن يقدم على وجه السرعة تبرعات للبعثة دونما تحفظ. وأحاطوا علما بالتوصيات المتعلقة بالصومال التي صدرت عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٢٠ - وأكد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أهمية اتخاذ مبادرة شاملة للتصدي للقرصنة وأسبابها الجذرية، وأحاطوا علما في هذا الصدد بالطلب الذي يدعو الأمين العام إلى أن يقدم، تماشيا مع أحكام الفقرة ٧ من القرار ١٩٧٦ (٢٠١١)، تقريرا عن حماية موارد الصومال الطبيعية ومياهها، وعن الادعاءات المتعلقة بأعمال الصيد غير القانونية والتخلص بطريقة غير مشروعة من النفايات، بما فيها المواد السمية.

٢١ - وسيعقد الاجتماع التشاوري القادم في مقر الأمم المتحدة، في نيويورك، في موعد أقصاه تموز/يوليه ٢٠١٢.